

في احداث اجمعه بمدرسته ابن شويد بمصر  
لشيخنا شيخ الاسلام شهاب الدين ابن حجر  
رحمه الله عليه امين

خطيب  
١٠٩

عصا  
٤١٦٦

٧١



بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم  
 وحيد بخط شيخنا شيخ الاسلام ابن حجر رحمه الله مانصه  
 الحمد لله الذي اوجب طاعة الامم وجعل اختلاف العلماء في فروع الدين رحمة والصلاة  
 والسلام على محمد بن عبد الله وولد ادم المبعوث رحمة الامة وهو على اله وصحبه الدين اكل  
 الله بغيرهم امر الدين وانه اما بعد فقد روي عن الفضل بن عياض احد  
 ائمة الهدى والعلم انه قال في تفسير قوله تعالى لبيدوا ثم ابراهيم احسن عملا قال اخلصه  
 واصوبه لان العمل اذا كان خالصا لله وحده وهو غير صواب لم يقبل واذا كان صوابا  
 وهو غير خالص لله لم يقبل قال والصواب ان يكون موافقا للسنة والحال ان يكون  
 براديه وجه الله تعالى واذا انفرد ذلك فقد نظن بعض من لا يطالع على حقيقة امر  
 اطلع عليه غيره خلاف مراده فيسني عليه والمطلع ربي مهبط به مثل ما وقع في  
 هذا الوقت وهو ان شخصاً يقال له ابن شويبة انشأ مدرسة ووقفها مستجراً  
 وسطر فيها ستر وطامناً ان يكون اياً مدرساً وطلبه ومات قبل ان يكمل فوجد ولده  
 الى ما سطره فخالفه وذلك انه فرغ من المدرس خطبا وعوض الطلبة مودنين وصرف  
 لهم من مال الوقف جامكته وتوصل ببعض الامراء فاستاذن اليك المشرف ان ينصب في  
 المدرسة المذكورة منبراً تقام به اجتهاده فاذن له في ذلك من غير ان يعلم بان الوقف لم  
 يسطر ذلك ثم اثبت الاذن عند قاض حنفي فصر له موقفاً من ماله وعلق على اقامه الخطبة  
 بالمدرسة المذكورة وصلاة اجتهاده فحمله بل يوم النهر باقامة الخطبة وبحجوزة تعدد اجتهاده  
 في المصالح والحد وقد وقف على حكم المذكور جماعة من علماء الحنفية وذكر وان فيه خلافاً  
 وانه على تقدير استيفاء سطر وطامناً لا يستلزم لزوم اجتهاده واما ما بقصد صحة  
 تلك الاجتهاد خاصة فادع شخصاً على ولده الذي اقام الخطبة بانه ينصرف في المدرسة  
 على خلاف ما سطره الواقف واثبت عند قاض شافعي ما ادعاه واثبت عنده سطر  
 الواقف وما اعده ولده فيه من مخالفة فنام المصروف المذكور وحكم بالالة المبر  
 من البقعة المذكورة وكذلك ذكره الهودين وينعطل صرف الجامكته ام وياستبحاره



ما صفة المذكور لهم عليهم لكون ذلك مخالفاً لشرط الواقف واعتد في ذلك على ما اقر به  
 شيخ شيوخه القاضي نبي الدين الشبلي فانه سئل عن بلدة فيها جامع يملك اهله  
 وفيها مساجد بعضها حدث بعد اجماع فقصد شخص من بقر الخطبة واجهه في المسجد  
 احدث فاجاب بعدم احوال ان واقف المسجد الحادث لما وقفه وفي البلدة جامع  
 يبيع اهله علم انه لم يقفه الا لغير اجتهاده من الصلوات وغيرها ما يجوز في اجزاء المساجد  
 وان وضع المنبر لا يجوز ولا يبيع وقفه لان في ذلك تعطيل ما وقفه واقف المسجد له من  
 استحقاق الظرف في غير يوم اجتهاده ومن استحقاق النقل في المسجد في كل وقت والاعكاف  
 قال ونظر ذلك لو وقف شخص خزانة كنت في مدرسته معينه لواقف غيره وقد اختلف  
 الحكماء في ذلك لان ذلك المكان مستحق لغير تلك النعمة  
 بالشرط الصادر من الوقف وانما حكم بذلك برفع المنبر وبطلان الخطبة  
 نعم ان بعض من له عرض حضر الى السلطان ابيه الله تعالى بضمه وقال ان الخطبة  
 كانت اقيمت باذن الملك الا شرف وحكمها حذفي وان اخصه بغيره تعدد اجتهاده  
 في المصالح والحد خلافاً للشافعية وان القاضي الشافعي تعصب لرضيه وان في رفع  
 الخطبة سناعه وان في اقامة اجتهاده بالمدرسة المذكورة زيادة خير ونواب لها في  
 ذلك من اقامة شعائر المسلمين وعبط الكافرين ولا يمانعة وسباعه وعظه  
 واقامة صلاة يشتمل كل منها على حمد الله تعالى والساعة والصلوة والسلام على  
 رسوله والترض عن الصحابة والدعاة والاولياء السلفاء والمسلمين وفي ابطال ذلك ثبوت  
 هذه المصلحة وكان جواب الحاكم الشافعي عن ذلك بان الذي نزل به الاستسكال  
 هو ان سطر يكون هذه مصلحة ان يكون ما ذوقنا فيه من قبل الشرع ولكن السارع  
 منع من ايقاع الصلاة في المكان المعصوب وفي التوب المعصوب ومنع من سطر  
 البقعة على حجة معينه بغير ما سطره الواقف من كل جهة ولو كانت مطلوبة  
 واذا انفارصت تحصيل الصلاة ودفع القسمة قدم دفع القسمة بانفاق  
 العلماء ولو ان شخصاً كثير العمل فقيراً راد شخص نفعه فاعكف مال اخر فدفعه له

لتكون

لعله  
 الوقوفه

حتى وسع على عباده كانت تلك الصلاة مردودة لوجود المفسد وهو اخذ مال الغير  
 بغراده ويعرف من ذلك ان الصلاة افضل اعمال البدن ومع ذلك فابقاها في الاوقات  
 الكرهية ممنوع شرعا والقران اعظم الذكر ومع ذلك وفراته في الركوع والسجود  
 ممنوع شرعا وليس كل ما يظن الشخص انه عبادة يسرع الترتيب به الى الله تعالى  
 فمحتاج الكلف في كل شيء الى عرضه على ميزان الشرع فمهما وافقه عمل به ومهما خالفه  
 اعرض عنه كما قال سبحانه وتعالى يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول  
 واولي الامر منكم فان تنازعت في شيء فردوه الى الله والرسول انه يجب رد ما وقع فيه  
 التنازع من هذه الاحكام الى ما دل عليه كتاب الله تعالى وتنه زوجه صلى الله عليه وسلم  
 وبان هذه الدرسة كان مالكي الذهب وكذلك ولده وولد ولده وقد قال  
 القزطبي في النفس وهو من المالكية نقلا عن اب الوليد بن رشد وهو من اهل المالكية  
 ان التلذ اذا كان بها مسجد يشع اهله فشرع شخص بنى من مسجدا اخر يلزم منه تفريق  
 جماعة المسجد الاول يجب هدم هذا المسجد الحادث واشتد على ذلك بقصد مسجدا اخر  
 فالذي يريد في امر ديني نرويح الامراء بنوي من الربا والسبحة والباهاة والافقه  
 من ان يقال تطل عملها او عملها لا يجوز وكذا ذلك ينبغي ان لا تلفت اليه ولا يعمل  
 بهواه في ذلك وقد اخضر فعله هذا بانه يلزم منه تقليل الجماعة في الجامع الغنيق الذي  
 استنه كبار الصحابة ونصب قبلته جماعة كثير منهم وشهد الصلاة فيه اكثر من اربعة الاف  
 نفس من كبار الصحابة والتابعين واذا كان من يقضي الى ذلك تعجب منه وتوقف  
 الصلاة وتكبر الجماعة في الجامع المذكور لثبوت فضله على غيره مما ذكر من الزاوا وقد سئل الله  
 بلطفه ان خيار الساجد ماله والدرسة وبيت المقدس لان مقام اجمعه في شيء من الا  
 في بقعه واخره فندعي ان يكون جامع الصحابة المذكور مثل المساجد الثلاثة في ذلك  
 والوافع انه لا يمكن اجمعه فقام له فيه في من الامراء من اكلها الفاطميين ثم من  
 السيلاطين الى ان بنى اجماع الجدي في طرف مصر على ساطع النيل في اوله الملك الناصر  
 من نحو مائة سنة وازيد قليلا فقام نحو سبع مائة سنة لان مقام اجمعه له في بقعه واحدة

مصر

وهي

وهي اجماع الغنيق مع كرم الناس ولا سيما قبل ان تبني القاهرة الى ان حدث  
 تكثير الجموع وكثرت المنازعات في جواز التعداد على رأي من يجيزه بل نقول  
 ان عدم التعداد اولي والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم  
 اخره ومن خط من نقل من خطه نقل الى هنا في  
 نوع البلاستيا عثرى حبت منه بنت وشعاهه منزل كانه من مكة الشرفه  
 واله وكتبه عبد العزيز ابن فهد الذي لطف الله بهم واجده ومولى الله على الدنيا  
 ونبي محمد واله وصحبه وسلم تليها حبت بن الله ونوع الزيد

ان هذا الحجر قد سار ملكا  
 وهو

فلقد سمع في الدين عارة الدين  
 اذ لم يسمع تلك الزمان في ريب  
 ولا تخفق كفة الضعيف موهبي  
 عدت الا فاني من معدوم العقاب  
 اذا كان راس المال غيرك ما حق  
 علمه من التفسير في غير واجب  
 فقه همة فقه ما عرفت بل قد  
 وحزت ما في ذلك واسد قارب  
 فيدنيا خلت في الليل والصبح  
 بكر عليك بحضرة النبي  
 وما رايت في هذا الشباب لا بين  
 الفت ابدا الخلق من كل ضايق  
 اذا كان هذا الدهر بعد نهبي  
 فصدوقه عن يقينه راحة الهيب  
 رايت رجلا لا حال في ما روت  
 لدرناك و حال عندك في مذايب  
 تا حزنه لما قد صبح حاله  
 علي و تاني الاسد سبق الشايب  
 نتمني اين كان في موطن اللين  
 عذوب في فمهم اكرم خاليب  
 ليا في امله ذكر في محي ليس  
 حديث الوري فيها بقدر الحبيب

قال الشيخ عبد الله بن الفقيه في حديثه المسمى حسن الاثر والجزء من صفته او منتهى مقصدي في راي  
 عند الفلكا على المراكبي الحسنة للشيخ المذكور ما صورته  
 من تلك مدة شتوت رحمة الله انه رآه بعد الموت وهو يدرس في مجلس درسه الفقه في المسجد  
 الرواح عند باب السلام مستحضرا البعض المذكور انه مات فقال له منقبا باستاذك كيف  
 تدرس بعد الموت فقال ما مضاه عن كذا ترك ما كنا عليه من الدرس وما يشبهه وهو في راي  
 هذه الرواية في الحديث التي رايت بعض ائمة الكنا من الشافعية بعد درسه وهو في راي  
 السلام فسالته ايما منبت امام فقال لا نبع لكن اذن لي او قال لي في الرواية لفتاوى  
 بعضه اسباب في راي في خلدك بعد الرواية انها جدي من احسن الاكبر المكنون بعده فرائد  
 التي في بعد ما في حاله التي في عزب على تقصيد ما وقع في الكنا في المنام بعد الاقبات  
 غير اني لمت حظه ايضا عن الثاني انه اذن في انتمت

فرع لومات الجدل في بطنها وقد رخص لم تنقض عدتها لم تستغفر بفقدها ولو استمر في  
 بطنها مدة طويلا ونقضت بعد انقضاء الحدة وكذا البراسم جيبا في بطنها وزادت  
 على اربع سنين حيث ثبت وجوده ولم ينفذ وضع ولا وطئ ولا ينسج في ذكره فلو لم  
 اكثر مدة الحمل اربع كما نهى من يهود البعاز زيادة على اربع لا يلمح في الحظا  
 اذا زاد على اربع وكان منسج في معلوم البعاز زيادة على اربع هذا هو الذي يظهر وهو  
 حق ان شاء الله تعالى من فاشبه الشيخ ابراهيم بن باسع حال الحنف  
 عبارة النهاية شرح المنها في اللدة من الرجل رقة الله تعالى  
 وينقض الحدة ليست لا طلق قاله بس وكذا في بطنها واستمر اكثر من اربع سنين  
 لم تنقض لحد اربع كما افق به والده ولا بما لا ينقضها بذلك  
 عبارة الشيخ ابراهيم بن باسع كما انه تعالى في فاشبه شرح المنها  
 فرع لومات الجدل في بطنها ولم يخرج الحمل بنقض انقض الحدة عدتها علمه فله تنقض  
 به ون حذوه قال شيخنا الطيالسي في الفتاوى جامع بصريا في الحذف والذين اوردوا  
 عددا التوقف اذا ايسر من حذوه للحرة وانقضت بها حملها من الزرع

